الإنفاق العام على التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2000–2018 (واقع وتحديات)

Public Expenditure on Higher Education in Algeria during the period 2000-2018 (Reality and Challenges)

خواثرة سعيدة

مخبر تقييم رؤوس الأموال الجزائرية في ظل العولمة LEMAC

جامعة فرحات عباس سطيف 1، saida.khouatra19@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/03/24 تاريخ القبول: 2019/04/16 تاريخ النشر: 2019/08/30

ملخص:

مما لا شك فيه أن التعليم العالي من زاوية اقتصادية يلعب دورا مهما في زيادة معدلات النمو والتنمية وكذا لما يشكله من ضغط على الميزانية العامة للدولة، إذ يعتبر الإنفاق عليه مؤشرا حيويا لقياس دور الدولة الاجتماعي.

لذلك تهدف الدراسة إلى تحليل واقع الإنفاق العام على التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين [2000-2018] وذلك بتوضيح مخصصات الإنفاق العام على هذا القطاع، إذ توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها أن تحليل مؤشرات التطور الكمي والنوعي يبين مدى الجهد الذي تبذله الجزائر من أجل ترقية قطاع التعليم العالي حيث خصصت له مبالغ ضخمة وهذا لمواجهة الضغوطات المتمثلة في تزايد عدد الطلبة وتزايد أجور العمال والهيئة التدريسية التي تشكل جزءً من ميزانية القطاع. إلا أن ضعفه من الناحية العالمية يستوجب مضاعفة الجهود لتدارك الاختلافات والنهوض بما يتماشى والأهداف التنموية للبلاد

كلمات مفتاحية: التعليم العالي، الإنفاق على التعليم العالي، الميزانية، مؤشرات الإنفاق على التعليم العالي، الجزائر.

تصنيفات JEL: I23، H52، H61، I29، O52

Abstract:

The study aims to analyze the reality of public expenditure on higher education in Algeria during the period between [2000-2018] and by

المؤلف المرسل: خواثرة سعيدة، saida.khouatra19@gmail.com

clarifying the allocation of public expenditure on this sector, reaching a set of results that the quantitative and qualitative development indicators analysis shows how the effort of Algeria For upgrading the higher education sector has devoted huge sums to face the pressures of increasing student numbers and increasing the wages of the workers and teaching staff which form part of the public sector budget. But the weakness of global hand requires redoubled efforts to overcome differences and promote consistent and developmental objectives of the country.

Keywords: Higher Education, Spending on Higher education, budget, Spending on higher education indicators, Algeria
Jel Classification Codes: I23, H52, H61, I29, O52

1. مقدمة:

تؤكد نظريات التنمية الاقتصادية على أهمية الإنفاق العام عموما وبوجه خاص الإنفاق على التعليم العالي في الدول النامية و المتقدمة على حد السواء، فالالتفات إلى هذا القطاع يعد أحد أهم أدوات السياسة المالية و التي يمكن أن تلعب دورا جوهريا في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للأفراد، و تقاس أهمية التعليم العالي بقدر ما تخصص له من تمويلات بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وهذا لما له دور في زيادة معدلات النمو و التنمية الاقتصادية، إلا أن قضية تمويل التعليم العالي تضل إحدى القضايا الحاكمة و التي تحد كثيرا من تحقيق الأهداف التنموية وخاصة بالنسبة للدول النامية و التي تعاني من قصور في مواردها المالية وعجز في ميزانياتها العامة و تسعى في الوقت نفسه إلى رفع مستوى الخدمة التعليمية.

و قد أولت الجزائر أهمية بالغة لقطاع التعليم العالي وجعلته ضمن أولويات مخططاتها الإنمائية و سعت إلى توفير كل الإمكانيات المادية و البشرية اللازمة باعتباره أساس تقدمها ورفاهيتها، حيث طبقت مجموعة من الإصلاحات وذلك في محاولة منها لرفع مخزون رأسمالها التعليمي الممثل في عدد الطلبة المسجلين في مراحل التعليم وتحسين نوعيتهم، مما يعزز بدوره كفاءة القوى العاملة و زيادة إنتاجية العامل و زيادة الناتج المحلي الإجمالي. أي تحقيق قاعدة تعليمية قوية تستند إليها في حركتها التنموية.

والهدف من خلال هذا المقال هو تسليط الضوء حول ماهية التعليم العالي والإنفاق عليه وذكر أهم مصادر تمويله، و من ثمة توصيف و تحليل واقع الإنفاق على هذا القطاع بالخصوص في الجزائر من خلال

توضيح مخصصات الإنفاق عليه خلال الفترة الممدة بين [2000-2018] و تحسين أداء هذه الفئة من المجتمع و تفتحها على المحيط.

وبذلك تتمحور **إشكالية الدراسة**. حول تحليل واقع الإنفاق على التعليم العالي في الجزائر خلال فترة زمنية تمتد بين سنتي [2000-2018] و ما يشوبه من تحديات نحو تحقيق الأهداف المنشودة. والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

ما هو واقع الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة [2000-2018]؟

و من المنطلق العلمي يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية :

- ما المقصود بالإنفاق على التعليم العالي؟
- هل مصادر التمويل الحكومي كافية في ظل تذبذب إيرادات الدولة؟ ولماذا يبقى التمويل الخاص بعيدا عن هذا القطاع؟
- ما هي مؤشرات التطور الكمي و النوعي للتعليم العالي في الجزائر؟
- ما نصيب الإنفاق على التعليم العالي من الناتج المحلي الإجمالي؟

تم الاعتماد في هذه الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي**، وذلك لأنها تحاول تشخيص واقع الإنفاق على التعليم العالي في الجزائر و تحليله قصد الوقوف على أهم الإصلاحات التي مست الميدان و انعكاساتها على مؤشرات القطاع .

و في إطار تتبع الموضوع والوقوف كميا ونوعيا على مؤشرات الإنفاق على قطاع التعليم العالي بالجزائر زُوّدت الدراسة بالبيانات الإحصائية المدعمة بالأرقام والرسوم البيانية.

2. التأصيل النظري

1.2 تعريف التعليم العالي:

يعرف التعليم العالي على أنه "كل أنماط التعليم الأكاديمية و المهنية و التكنولوجية أو إعداد المعلم التي تقدم في مؤسسات مثل الجامعات، كلية، المعاهد التكنولوجية و كليات المعلمين" (بطرس و علي القريشي، 2014، صفحة 12) فالتعليم العالي يأتي في قمة الهرم التعليمي فهو أخر مرحلة من مراحل التعليم التي يمر

بها الفرد و أرقاها إذ تكسبه مؤهلات و مهارات عالية، تساعده فيما بعد في الحصول على وظيفة كما تمنحه أيضا مكانة اجتماعية مرموقة (يحياوي و مسعودي، 2014، صفحة 693).

ويعرّف التعليم العالي في الجزائر حسب الجريدة الرسمية وفقا لقانون 99-05 بأنه كل نمط للتكوين و البحث يقدم فيما بعد التكوين المهني من طرف مؤسسات معتمدة، و تتكون مؤسسات التعليم العالي من الجامعات و المراكز الجامعية، و المدارس و المعاهد الخارجية عن الجامعة كما يمكن أن تنشأ معاهد و مدارس لدى دوائر وزارية أخرى بتقرير مشترك مع الوزير المكلف للتعليم العالي (الجريدة الرسمية، 1999).

2.2 تعريف الإنفاق على التعليم العالي:

الإنفاق التعليمي هو مجموع النفقات المالية الحالية أو المتوقع إنفاقها لإنتاج مخرجات معينة من القوى البشرية المجهزة بالمعارف و المهارات و الاتجاهات الأساسية التي تمكنهم من التكييف مع الحياة و الانخراط في أحد أنشطة المجتمع، فهو إجمالي الإنفاق على أعلى مستوى للتعليم و يشمل الإنفاق الخاص على الجامعات و الكليات و المؤسسات الخاصة التي تقدم الخدمات التعليمية أو تدعمها.بالإضافة إلى الإنفاق على البحث و التعليم من قبل المؤسسة التعليمية (http://data.oecd.org/edu) . كما يعرف على أنه كل ما يعبئه البلد من موارد تنفقها المؤسسات التعليمية لتسيير شؤونها و تحقيق أهدافها ، سواء كانت موارد مادية أو عينية (صلعة، 2016/2015، صفحة 147).

2.3 أهمية الإنفاق العام على التعليم العالي:

يعد التعليم القاعدة الأساس في إعداد العناصر المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و عملية التقدم الحضاري. إذ أخذت معظم الدول العالم بتلك العملية التعليمية وبمختلف مراحله، فالتعليم يزود القوة العاملة بالمهارات اللازمة لجعل إسهامها في النشاطات الاقتصادية أكثر جدوى وفعالية فكلما ارتبط التعليم بتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية من المهارات المختلفة أكبر كلما كان التعليم أكثر قدرة على خدمة المجتمع. ويعتبر الإنفاق العام على التعليم مؤشرا حيويا لقياس دور الدولة الاجتماعي كما أن لهذا الإنفاق آثار كبيرة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، لأن الفرد المتعلم يكون دوره أكبر في التنمية الاقتصادية

وعليه دور كبير في الحياة الاجتماعية أكثر من الشخص غير المتعلم ذلك لأهمية الدور الذي يؤديه التعليم في التنمية الاقتصادية و تنمية المجتمعات، ويترتب على ذلك عوائد تفوق الحسابات الاقتصادية.

هذا و يؤدي التعليم دورا محوريا في تشكيل رأس المال البشري لأن مؤسسات التعليم العالي هي ثروة اقتصادية و اجتماعية. ويلاحظ تزايد الإنفاق العام على التعليم عموما والتعليم العالي على وجه الخصوص في الدول النامية و هذا التزايد له أسبابه، وفضلا عن ما ورد أعلاه يمكن إضافة جملة أسباب الأسباب كالزيادة في عدد السكان حيث يتطلب ذلك الزيادة في الإنفاق العام لإيجاد متطلبات العملية التعليمية، وهناك أسباب أخرى مثل زيادة الدخل القومي و الوعي بأهمية التعليم، لذلك يعد التعليم سببا رئيسيا في زيادة الدخل لأن الشخص المتعلم يكون دخله أكبر نسبيا من الشخص غير المتعلم، كما أن للتعليم أثار كبيرة في الإنتاجية و الجودة مما يساعد في اتساع الخيارات أمام المستهلكين (الهيتي و أخرون، 2009، صفحة 3).

ويفترض أن يكون التوجه لزيادة الإنفاق على التعليم العالي حقيقيا وليس نقديا في ميزانيات الدول النامية، رغم أن أغلب البلدان النامية تعاني من محدودية وتواضع مدخولاتها ومن ثم فإن الحجم الكبير لميزانيات التعليم العالي في بعض البلدان النامية التي يصاحبها تضخم عالي يساهم في رفع أسعار المستلزمات الضرورية لعملية التعليم و الذي يقود إلى تراجع مستمر في تلك العملية بدل من تسارعها. فالإنفاق على التعليم العالي يجب أن يكون وفق منهجية علمية تتلاءم و التصور المستقبلي لطبيعة هذا الاستثمار و في مجالات محددة مسبقا و بما لا يؤدي إلى هدر في الموارد بسبب عدم استخدامها بشكل عقلاني و التي يمكن أن يتم عبر تنسيق مخطط لمخرجات التعليم العالي بما يتلاءم وسوق العمل والذي بدوره يمكن أن يحقق الهدف المطلوب (العدلي، 2013، صفحة 54) وهذا في ظل تحول المجتمعات نحو المعرفة و التي أفرزت وظائف وأعمال يتم انجازها عن بعد بسبب التطور الكبير في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و التي تحتاج إلى مورد بشري يتمتع بتعليم و مهارات عالية و تدريب مكثف لمواكبة التطور السريع للتكنولوجيا.

3. مصادر تمويل التعليم العالي:

يعتبر تمويل التعليم من أكثر القضايا جدلا في اقتصاديات التعليم و بالطبع يشتد الجدل و يحتدم

الخلاف وتشتعل القضايا في حالة تمويل التعليم العالي على وجه الخصوص وهدا راجع لعدة أسباب منها:

- **أولها:** ارتفاع تكاليف التعليم العالي في ضوء تزايد الاهتمام بالجودة.

- **ثانيها:** تطلعات المجتمع المتزايدة للحصول على المعارف و المهارات وبين ما هو متاح من موارد مالية لدى المؤسسة التعليمية.

- **ثالثها:** تزايد الإنفاق على البحث و التجديد، بحكم ما تفرضه المنافسة الدولية في مجالي البحث و التعليم في إطار السعي الدؤوب إلى التميز (الدقي، 2005، صفحة 6).

وينص القانون الدولي على أنه يجب على البلدان الالتزام باستخدام أقصى مواردها في تحسين التعليم، وفي حالة كانت موارد هذه الدول محدودة فإنها تلتزم بإيلاء الاعتبار الأول للالتزامات المباشرة مقابل تدعيم التعليم الأساسي (الابتدائي و المتوسط)و ضمان التعليم للجميع دون تمييز، كما وتلتزم بتوفير التعليم الثانوي المجاني وكذلك تحسين جودة التعليم(www.right-to-education.org) . و هذا بتخصيص جزء كبير من الميزانية لتمويل التعليم على أن تستخدم هذه الأموال بفاعلية. حيث تنصُ الإعلانات الدولية أنه يجب على الدول تخصيص ما لا يقل نسبته عن 6% من الناتج القومي الإجمالي من أجل حصول الجميع على تعليم عادل، فعدم المساواة في تمويل التعليم يؤدي إلى تأثير مضاعف إذ يحصل الطلاب ذو الموارد الأقل على فرص أقل للتعليم و عندها يكافح هؤلاء الطلاب لإكمال دراستهم والذين غالبا ما يفشلون في إكمال المسيرة الثانوية و الذهاب إلى مرحلة التعليم العالي. لذا يجب على المجتمعات أن تتحمل هذا العبء. فالاستثمار في التعليم يعمل على رفع معدلات التوظيف وتخفيض تكاليف الرعاية الصحية و خفض معدلات الجريمة وعليه فإن الاستثمار في التعليم يحقق فوائد اجتماعية و اقتصادية على المدى الطويل (http://www.elc_pa.org).

و عليه يمكن القول أن مصادر تمويل التعليم تتنوع كما يلي:

– المصادر الحكومية: تعد الحكومات في معظم الدول المصدر الرئيسي لتمويل التعليم و هذا عبر العديد من الوسائل، إذ تمول التعليم بهدف أن يصبح مواطنوها قادرون على الكسب المادي وعلى المساهمة في التنمية الاقتصادية للمجتمع، وذلك بإنشاء مجتمع أفراده مثقفون و ذَوو مهارات و معارف ضرورية لبناء

المجتمع (صبيح و حولي، 2005، صفحة 47)

1.3 مصادر أخرى لتمويل التعليم العالي:

اختلفت مصادر التمويل حسب طبيعة الحكومات وأنظمتها الاقتصادية وأمور أخرى... ويمكن إجمال هذه المصادر الأخرى كالأتي:

1.1.3 الضرائب و الرسوم الخاصة بالتعليم: كنسبة من ضرائب الدخل وضريبة الأراضي و رسوم السيارات وضريبة التعليم الجامعي.

2.1.3 القروض: الداخلية و الخارجية و التي تحصل عليها الحكومات أو المؤسسات التعليمية من أجل إقامة مشاريع تعليمية أو تطوير مشاريع قائمة.

3.1.3 المصادر الخاصة: وتعني ما توفره جهات خاصة بعينها من موارد للمؤسسات التعليمية الخاصة، مثل الرسوم التي يدفعها الأهالي بشكل رمزي أو كامل، إضافة إلى رسوم التسجيل ورسوم الامتحانات وثمن الكتب...الخ، كذلك أقساط التعليم المدفوعة من قبل أسر الطلبة، كما تساهم أحيانا بعض المؤسسات الصناعية و التجارية في برامج التعليم و التدريب المهني التي تعدها المؤسسة التعليمية.

4.1.3 الرسوم الدراسية: قامت بعض الدول بفرض رسوم دراسية على الطلبة مقابل دراستهم في الجامعة و هو ما يعرف بنظام استرداد التكلفة.، و أصبحت سمة مشتركة في معظم البلدان حيث أن نظام الرسوم قادر على توليد ما يصل إلى 50% من إجمالي إيرادات الجامعات في السنوات الأخيرة في معظم الدول المتقدمة.

5.1.3 القروض الطلابية: أصبحت القروض الطلابية ذات شعبية كبيرة في العديد من البلدان على الرغم من أن هذه القروض كآلية لتمويل التعليم ترتبط أيضا بنقاط ضعف معينة؛ منها معدلات استرداد سيئة، وتم تقديم هذه الآلية في السنوات الأخير في كل من الصين و تايلاند حيث لم يكن موجودا في السنوات الأخيرة وتم تنشيطه في البلدان الأخرى التي كان موجودا فيها بهدف زيادة معدلات استرداد مبالغ القروض، وفي إطار ذلك تم تغير العديد من إصدارات هذه القروض إلى قروض تدار بالدخل المستمر مثل أستراليا و المملكة المتحدة. فحين قامت الهند باستبدال مخططات القروض التي تديرها الحكومة بخطط قروض مصرفية تديرها

البنوك حيث ترى أن أفضل طريقة هي إلغاء التمويل من قبل الدولة من عائداتها الضريبية وغير الضريبية (Jandhalya, 2015, p. 2).

6.1.3 التبرعات و الهبات المحلية و الدولية: هي عبارة عن المجهودات التي تبذلها المؤسسات والجمعيات الخيرية و الاجتماعية و الهيئات الدولية في ميدان التعليم وهذه المجهودات إما تقدم للطالب مباشرة، كما هو الحال في اليابان و اندونيسيا و الصين أو تقدم للجامعة مباشرة عن طريق مساعدات مالية للجامعة.

7.1.3 المصادر الذاتية: لجأت الكثير من الدول الأوروبية إلى أسلوب التمويل الذاتي وذلك ضمن إطار أسلوب الجامعة المنتجة و التي تعنى قيام الجامعة بممارسة بعض النشاطات المضافة إلى مهماتها الأساسية لقاء تحقيق بعض الموارد المالية التي تعزز من موازنة الجامعة نفسها في التحسين من مستوى المدرسين العاملين فيها وهناك مجموعة من الأساليب التي تستخدمها الجامعات نذكر منها على سبيل المثال:

✓ **الدراسات المسائية (التعليم الموازي):** تعتمد فكرة الكليات المسائية على توفير فرص جديدة للطلبة الذين فاتتهم تلك الفرص في أعمار مبكرة، وتعذر عليهم الحصول عليها في الدراسة الصباحية مقابل أجر مادي.

✓ **خدمة المجتمع:**تعتبر خدمة المجتمع من وظائف الجامعة، وقد لجأت كثير من الجامعات العالمية و العربية إلى تقديم خدمات مقابل مردود مالي، وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه من الوسائل و الأساليب التي استخدمتها الجامعات لخدمة المجتمع ما يلي:

- **التعليم المستمر و التدريب:** حيث تقوم الجامعات بفتح دورات بمدة مناسبة لزيادة خبرة الكوادر العاملة في مؤسسات حقل العمل.

- **الاستشارات العلمية (المكاتب الاستشارية):** شرّعت كثيرا من الدول عددا من القوانين أتاحت فيها للكليات إمكانية استحداث مكاتب استشارية حسب التخصصات التي تتعامل بها تلك الكليات. و تقوم هذه المكاتب على أساس تقديم الخبرة و المشورة للدوائر و الأفراد و الشركات في مختلف القضايا التي تهم تلك الجهات، وحل مشاكلها ذات الصلة باختصاصات كلية معنية، مقابل أجور و فق صيغة متفق عليها و عقود أعدت لهذا العرض.

- **النشاطات الإنتاجية:** كثير من الجامعات تقوم بعض كلياتها بنشاطات إنتاجية مختلفة و تقوم ببيع تلك النشاطات و الاستفادة من تلك الموارد المالية في تعزيز الجامعة (صلعة، 2016/2015، صفحة 152).

4.التعليم العالي في الجزائر

1.4هيكلة التعليم العالي في الجزائر

تضم الشبكة الجزائرية مئة و ستة (106) مؤسسة للتعليم العالي موزعة على ثمانية و أربعون ولاية عبر التراب الوطني و تضم خمسون جامعة، ثلاثة عشر منها مراكز جامعية، وعشرون مدرسة وطنية وعشرة مدارس عليا، وإحدى عشر مدارس عليا للأساتذة و ملحقتين جامعيتين(http://www.mesrs.dz)

2.4.محددات تمويل التعليم العالي في الجزائر

ارتكز تمويل التعليم العالي في الجزائر على مجموعة من الأسس و المحددات أهمها:

1.2.4 مجانية التعليم:

حسب القانون المعمول به في الجزائر فإن حق التعليم تكفله الدولة، و تشرف عليه كليةً، وحسب الدستور فإن التعليم في مؤسسات الدولة مجاني في مراحله المختلفة، و بذلك يعتبر مبدأ مجانية التعليم من المبادئ الأساسية التي أقرها الدستور و تلتزم الدولة بتحقيقه.

2.2.4 تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص:

ويقصد به إتاحة فرصة التعليم لكل فرد، بما يتناسب مع قدراته و إمكانياته و درجة استعداده إلى أطول مدة ممكنة، كما تعني توفير فرص التعليم لكل فرد راغبٍ في مواصلة التعليم باعتباره حق لكل مواطن، بغض النظر عن عمره أو موقعه الاجتماعي أو الجغرافي، و بما حصل عليه من شهادات، مادام راغبا و قادرا على متابعة المستوى التعليمي الذي يختاره.

وهذا لا يعني من جهة أخرى أن يكون التعليم العالي في متناول كل إنسان دون قيود تفرضها ظروف الدولة و سياستها العامة، ومراعاة أمور كثيرة، مثل دعم إنتاج قوى بشرية لا عمل لها، و المقدرة المالية للدولة و الموائمة بين الميزانية المخصصة للتعليم و بقية القطاعات الأخرى، مثل الدفاع و الأمن القومي وغيرها من القطاعات المختلفة، التي تستوعب جزءا كبيرا من الموازنة العامة للدولة مما يؤثر على نصيب التعليم منها.

و نتيجة للضغوط الاجتماعية وضمانا لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية و المساواة بين أفراد المجتمع الجزائري في التعليم، جعلت الدولة التعليم بالمجان في مختلف مراحله، و التوسع في التعليم العالي، بهدف استيعاب أكبر عدد من خريجي المرحلة الثانوية ورصدت أموالا كثيرة لذلك، إلا أن قدرة البلاد المالية لم تتناسب مع تلك الأعداد المقبولة بالتعليم العالي، الأمر الذي انعكس على الجوانب الكمية و الكيفية بهذا النوع من التعليم.

3.2.4 النظرة إلى التعليم على أنه استثمار:

أصبح الإنفاق على التعليم في مختلف مستوياته نوعا من أنواع الاستثمار، تظهر أثاره في زيادة مهارات وفعالية الأفراد بالمجتمع وارتفاع مستوى المعيشة والإنتاج، وزيادة استغلال الموارد الطبيعية، ودفع عملية التنمية الاقتصادية للبلاد، وأنه أداة تعمل على تنمية الإنسان و تكوين شخصيته و بناء مكانته الفكرية، وأداة لتحقيق التنمية الشاملة في المجتمع، الأمر الذي أدى إلى تغيير نظرة رجال الاقتصاد للتعليم.كما أنه يشكل القاعدة الأساسية لكل استثمار، لأن العلاقة بين التعليم و التنمية علاقة تبادلية، فالتعليم مطالب بالخصوص بالإسهام في عملية التنمية، إذ أنه نفسه لا يمكن أن يتقدم أو يتطور دون تنمية حقيقة، كما أن ارتفاع الدخل القومي يجعل الدولة قادرة على تخصيص أموال أكبر للتعليم في مختلف مراحله، و يعتبر مستوى التنمية أحد العوامل التي أثرت على تمويل قطاع التعليم العالي في الجزائر.

4.2.4 التخطيط لتمويل التعليم العالي:

ينبغي عند دراسة تمويل التعليم العالي وضع مخطط هيكلي للصورة المعيارية التي يجب أن تصل إليها مصادر التمويل الخاصة به في الأجل الطويل، ثم وضع برنامج للتنفيذ المرحلي في خطط قصيرة الأجل، في ضوء الإمكانيات و ما تسمح به الظروف العامة في المجتمع، و لكي يُكتب لهذا البرنامج النجاح لابد أن يحتوي على مجموعة من الخطوات أهمها: (موسى، 2012/2011، صفحة 52.51)

- المسح الشامل للموارد الحقيقية على مستوى الدولة، وتحليل البيانات الخاصة بالنفقات، أي جملة الاعتمادات المالية المخصصة خلال فترة زمنية معينة، والإجراءات المتبعة لوضعها، وطرق مراقبتها.
- تحديد النفقات المباشرة و غير المباشرة من عمليات التمويل، و توجيه و ضبط الميزانية، وأسلوب الإدارة

المالية المتبعة في البلاد.

– تحديد الأولويات في عمليات الإنفاق، و يستلزم ذلك تنفيذ أي مقترحات لإتاحة موارد ملموسة وذلك في إطار الإسهام في ديمقراطية التعليم و رفع جودته و كذا الواقعية و إمكانيات التطبيق العملي.

– تحديد إيجابيات و سلبيات كل وسيلة جديدة تستخدم في تمويل التعليم العالي، واتخاذ القرار في ضوء المخاطر المحسوبة و المقبولة لكل أسلوب من أساليب التمويل الجديدة.

5. مؤشرات التطور الكمي و النوعي للتعليم العالي

1.5.ميزانية التعليم العالي وميزانية العامة للدولة:

من خلال إحصائيات التعليم العالي و مؤشرات الجهد التعليمي تحدد العلاقة بين ميزانية التعليم العالي و الميزانية العامة للدولة وذلك في شكل نسب مئوية محددة برقم معين، ويمكن ملاحظة تزايد هذه النسب على مدار السنوات المتعاقبة أو تناقصها أو تباينها، ولكن هذا لا يعني أن الأموال المخصصة للتعليم العالي قد قلَّت و إنما قد تكون هناك زيادة حقيقية من الناحية الكمية المطلقة فيما ينفق على التعليم العالي، وعليه تمثل ميزانية التعليم العالي بالنسبة للميزانية العامة من المؤشرات التي لها دلالة في نوع الجهد الذي تبذله الدولة في نشاطها التعليمي مقدرا في صورة رقمية بالنسبة لجهود الدولة الأخرى (الزاهي الرشدان، 2008، صفحة 163).

والجدول الموالي يوضح تطور ميزانية التعليم العالي وميزانية العامة للدولة

الجدول 1: تطور ميزانية التعليم العالي وميزانية العامة

السنة	ميزانية التعليم العالي(دج)	ميزانية الدولة (دج)	حصة ميزانية التعليم العالي(%) من ميزانية العامة	نسبة الزيادة في ميزانية القطاع(%)
2001	43.591.873.000	836.294.176.000	5.21%	34,8%
2002	58.743.195.000	1.050.166.167.000	5.59%	8,1%
2003	63.494.661.000	1.097.385.900.000	5.78%	4,7%
2004	66.497.092.000	1.200.000.000.000	5.54%	17,9%
2005	78.381.380.000	1.200.000.000.000	6.53%	8,9%
2006	85.319.925.000	1.283.446.977.000	6.64%	12,2%
2007	95.689.309.000	1.574.943.361.000	6.07%	23,6%
2008	118.306.406.000	2.017.969.196.000	5.86%	30,7%

12,2%	5.96%	2.593.741.485.000	154.632.798.000	2009
22,7%	6.11%	2.837.999.823.000	173.483.802.000	2010
30,2%	%6.19	3.434.306.634.000	212.830.565.000	2011
-4,5%	6.01%	4.608.250.475.000	277.173.918.000	2012
2,3%	6.10%	4.335.614.484.000	264.582.513.000	2013
10,9%	5.74%	4.714.452.366.000	270.742.002.000	2014
3,9%	6.04%	4.972.278.494.000	300.333.642.000	2015
-0,4%	6.49%	4.807.332.000.000	312.145.998.000	2016
0,8%	6.76%	4.591.841.961.000	310.791.629.000	2017
-	6.83%	4.584.462.233.000	313.336.878.000	2018

المصدر: القوانين المالية لسنة 2000-2018

نلاحظ من خلال الجدول وعند مقارنة ميزانية التعليم العالي بميزانية الدولة نلاحظ ارتفاع في حجم اعتمادات المالية المخصصة لقطاع التعليم العالي و البحث العلمي منذ سنة2001 إلى غاية 2018 و هذا راجع لإتباع الجزائر سياسة إنفاق متوسعة نتيجة لارتفاع الإيرادات و هذا لارتفاع أسعار النفط، ففي سنة 2001 قدرت الاعتمادات ب 38394796 دج أي ما يعادل 4.58% من الميزانية التسييرية للدولة وتواصل هذا الارتفاع ليصل سنة 2006 إلى 85319925000دج أي ما نسبته 6.64 %من الميزانية التسييرية للدولة.

و في سنة 2008 و على الرغم من الظروف الصعبة التي ميزت الاقتصاد العالمي بسبب الأزمة العالمية وما تبعه من نقص في الإيرادات نلاحظ انخفاض طفيف في حصة التعليم العالي ليصل 5.86%، وهو نفس الشيء في سنة 2014 إلى أن السلطات المالية على موقفها المالي التوسعي استمرت في دعم قطاع التعليم العالي. وفي سنة 2018 قدرت الاعتمادات المالية ب 313336878000دج أي ما يعادل6.83%. وعليه يمكن القول أنه منذ سنة 2000 عرف قطاع التعليم العالي زيادة مستمرة في النفقات المخصصة له وهذا لمواكبة التغيرات السريعة الحاصلة في العالم حيث تعمل الحكومة على تطوير الإمكانيات الهيكلية و التنظيمية لقطاع التعليم العالي و البحث العلمي و تعزيز دوره باعتباره دعامة للابتكار وتدعيمه بالتكوين و البحث و هو ما يؤكد جهود الدولة المبذولة في تطوير قطاع التعليم العالي.

وكذلك يرجع سبب هذه الزيادة إلى الرفع من الأجور و المرتبات و ارتفاع عدد الطلبة المسجلين بالجامعة وكذا المقيمين، وهو ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع في النفقات المخصصة للخدمات الجامعية إضافة إلى

زيادة عدد المخابر و أنشطة البحث العلمي و إعادة تقييم المنحة الجامعية. فهذه الزيادة تؤكد مقدار تدخل الدولة في تمويل التعليم العالي باعتبار أن الجامعة الجزائرية وطنية اجتماعية ديمقراطية و مجانية.

2.5.مخصصات الناتج الداخلي الخام لقطاع التعليم العالي

تعبر العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي و ميزانية التعليم العالي على الجهد التعليمي المبذول و علاقته بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، حيث تؤكد الأبحاث على ضرورة زيادة نسبة ما تخصصه من الناتج المحلي الإجمالي للتعليم.

إذ أن ميزانية التعليم العالي تمثل بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ما يمكن ادخاره من جانب المجتمع لفترة زمنية معينة بحيث تتم الاستفادة من هذا الادخار في المستقبل القريب أو البعيد، كما أنه يمثل أيضا ما يمكن أن يستثمره المجتمع في جانب المشاريع بعيدة المدى، وكذلك يمثل جانبا من الخدمات و المنافع الاستهلاكية المتصلة بالرفاهية الاجتماعية (الزاهي الرشدان، 2008، صفحة 164) .

الجدول 2: نسبة ميزانية التعليم العالي من الناتج المحلي الإجمالي

السنة	الناتج الداخلي الخام (مليار دج)	ميزانية التعليم العالي (مليار دج)	نسبة ميزانية التعليم العالي من الناتج الداخلي الخام(%)
2000	4123500000	38580667	0,94
2001	4260800000	43591873	1,02
2002	4537700000	58743195	1,29
2003	5264200000	63494661	1,21
2004	6150400000	66497092	1,08
2005	7563600000	78381380	1,04
2006	8514800000	85319925	1,00
2007	9366600000	95689309	1,02
2008	11090000000	118306406	1,07
2009	10034300000	154632798	1,54
2010	12049600000	173483802	1,44
2011	14526600000	212830565	1,47
2012	16115400000	277173918	1,72
2013	16647600000	264582513	1,59
2014	17228600000	270742002	1,57
2015	16702100000	300333642	1,80
2016	17406700000	312145998	1,79
2017	18906600000	310791629	1,64

المصدر: بالاعتماد www.ons.dz

Rapports annuels de la Banque d'Algerie (2002-2017).

نلاحظ من خلال الجدول زيادة في نسبة ميزانية التعليم العالي من الناتج المحلي الإجمالي لكن ما يمكن القول أن هذه الزيادة غير كافية رغم أنها ضرورية لتطوير العنصر البشري و إزالة العوائق أمام تطور التعليم العالي و البحث العلمي، ولكن في المقابل خبراء البنك الدولي يعتبرون هذه نسبة ضعيفة و غير كافية لخروج الاقتصاد الجزائري من التبعية المطلقة للمحروقات و المقدرة بـ 1% وهي نسبة لا تستجيب للمعايير الدولية و اعتبار أن الرأسمال مكون ضروري لتنمية الموارد البشرية .إلا أن العامل البشري يبقى من أهم العوامل لتطوير البحث العلمي.

و للإشارة فإن معدلات الإنفاق على التعليم العالي كنسب مئوية من الناتج المحلي في أكثر البلدان تطورا من الناحية التعليمية تبلغ 2.6 %في ماليزيا و 1.6% دانمارك و 1.5% في السويد.

الشكل 1: يبين توزيع ميزانية التسيير بالنسب حسب نمط المؤسسات الجامعية لسنة 2016

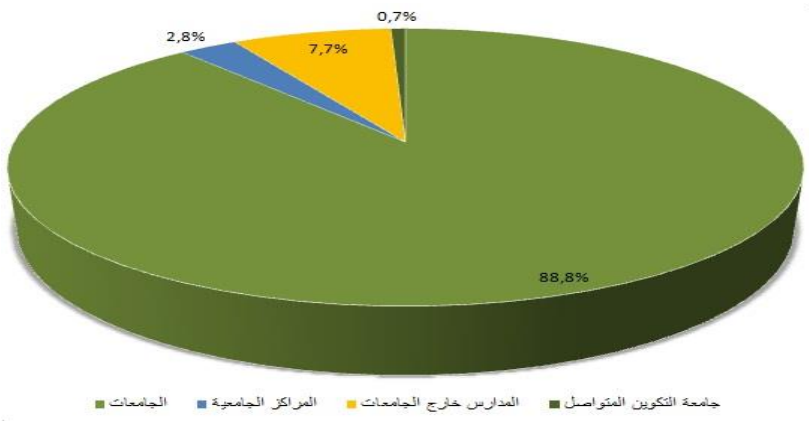

Source : http://www.mesrs.dz./ar/agrégrate .mesrs

و من خلال تحليل الشكل نلاحظ أن الجامعات الجزائرية والمقدر عددها سنة 2016 بـ 50 جامعة تستحوذ على 88.8% من الميزانية التسييرية لقطاع التعليم العالي و المقدرة سنة 2016 بـ313.145.998.000 مليار دج، وتليها في المرتبة الثانية المدارس التي خارج الجامعات (المدارس العليا الوطنية، المدارس العليا للأساتذة)بـ 7.7% ، ثم في المرتبة الثالثة المراكز الجامعية و المقدر عددها ب13 مركزا عبر التراب الوطني بنسبة 2.8% من الميزانية و في الأخير جامعة التكوين المتواصل ب 0.7%.

الشكل 2 : يبين تطور التخصيص السنوي للطالب في إطار ميزانية التسيير للمؤسسات التعليم العالي.

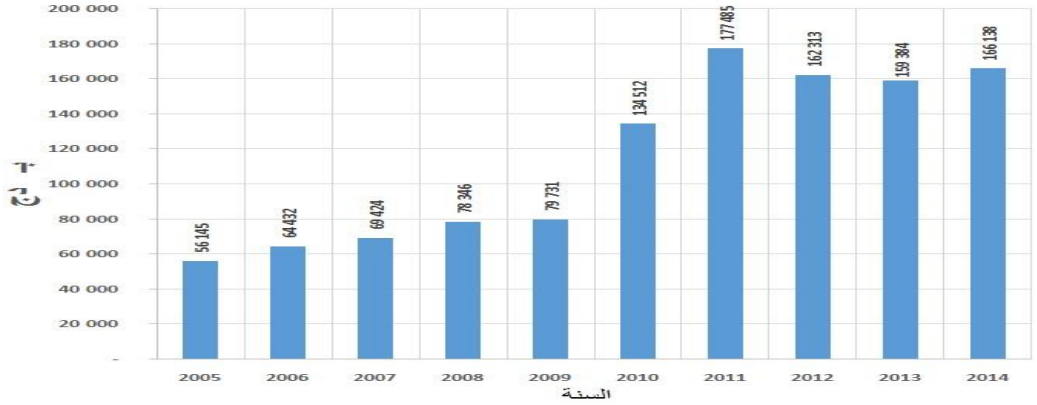

Source :http://www.mesrs.dz./ar/agrégrate .mesrs

بدوره يبين الشكل رقم 2 الميزانية المخصصة لطالب خلال الفترة الممتدة بين [2005-2014] حيث يبرز ارتفاع في المقدار المخصص لطالب بعينه والذي قدر سنة 2005 بـ 56.145دج، واستمرت الزيادة إلى غاية سنة 2011 حيث قدرت الميزانية بـ 177.485 دج أي بزيادة قدرها 31.63 %، ثم انخفضت خلال سنتي [2012-2013] لتصل إلى 159.384دج، ثم تعود للارتفاع سنة 2014 بما يقارب 166.138دج للطالب.

و بذلك يمكن القول بأنه يلاحظ بناء على ما سبق تطور لا بأس به في المقدار المخصص للطالب طوال الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2014

الشكل 3 :إحصائيات الطلبة الحاصلين على شهادة الليسانس من 2007-2015.

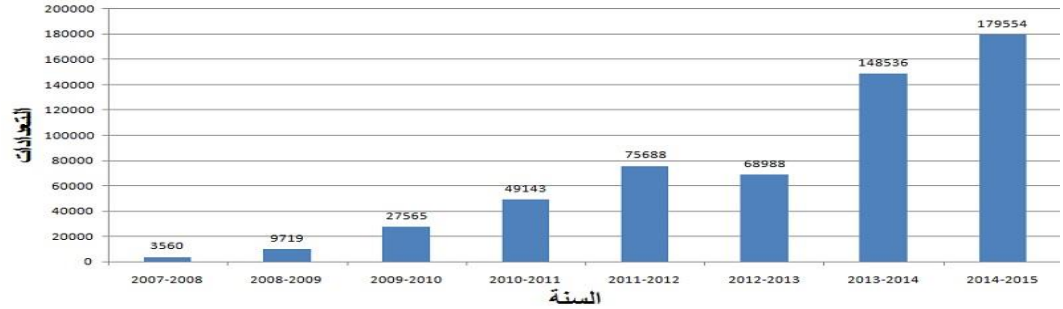

Source :http://www.mesrs.dz./ar/agrégrate .mesrs

يبين الشكل رقم3 عدد الطلبة الحاصلين على شهادة الليسانس حيث قدر خلال الموسم الجامعي 2008/2007 بـ3560 متحصل على الشهادة ليسانس و استمر هذا الارتفاع ليصل خلال الموسم الجامعي

2015/2014 إلى 179554متحصل على شهادة الليسانس.

الشكل 4: إحصائيات الطلبة الحاصلين على شهادة الماستر من 2009-2015

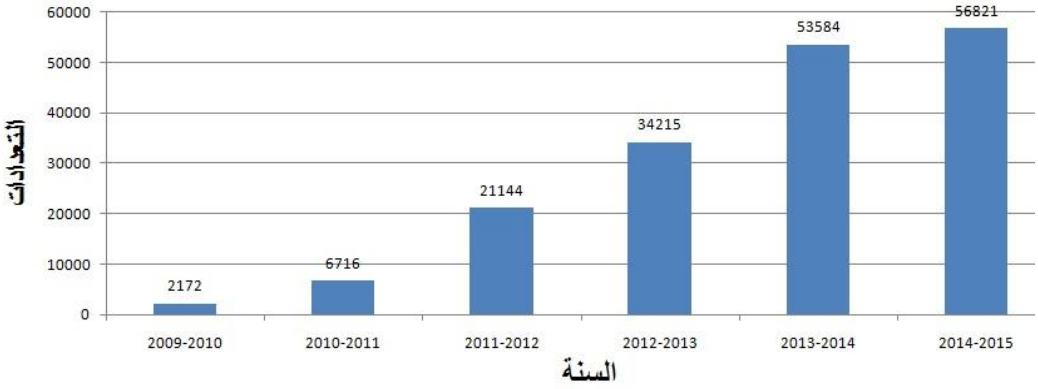

Source :http://www.mesrs.dz./ar/agrégrate .mesrs

أما الشكل رقم 4 فيبين عدد الطلبة المتحصلين على شهادة الماستر والذي قدر خلال الموسم الجامعي 2010/2009 بـ2172 طالب وطالبة، و استمر هذا الارتفاع ليصل خلال الموسم الجامعي 2015/2014 بـ56821 متحصل على شهادة الماستر.

جدول 3: الأهمية النسبية للإنفاق على التعليم العالي بالمقارنة مع الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية الأخرى **الوحدة: مليار دج**

	ميزانية التربية الوطنية	ميزانية الصحة	ميزانية التعليم العالي	ميزانية المجاهدين	م.التكوين و التعليم المهني
2011	3434306634	227859541	212.830.565	169614694	38328953
2012	4608250475	404945348	277.173.918	191635982	49320325
2013	4335614484	306925642	264.582.513	221050281	47635070
2014	4714452366	365946753	270.742.002	241274980	49491196
2015	4972278494	381972062	300.333.642	252333450	50803924
2016	4807332000	379407269	312.145.998	248645702	50379263
2017	4591841961	389073747	310.791.629	245943029	48304358
2018	4584462233	4584462233	313.336.878	225169592	46840000

المصدر: قوانين المالية 2011-2018

تدخل نفقات التعليم العالي ضمن نفقات الاجتماعية للدولة و قد احتل المرتبة الثالثة بعد كل من نفقات التربية الوطنية ونفقات ميزانية الصحة، فقد استفاد قطاع التعليم العالي في إطار برنامج توطيد النمو

الاقتصادي (2010-2014) من 768 مليار دج من أجل إنشاء 600.000 مقعد بيداغوجي و 400.000 مكان إيواء للطلبة مع توفير 44 مطعم بيداغوجي (بيان اجتماع مجلس الوزراء،برنامج التنمية الخماسي 2010-2014). إن تسخير مثل هذه الأموال ناهيك عن التشريعات المختلفة التي كرست ميدانيا، ينتظر أن تحقق نتائج إيجابية من شأنها إعادة الاعتبار إلى اقتصاد المعرفة بصفته أحد أسرار تقدم البلدان اليوم.

6. تحسين أداء وفعالية التعليم العالي وتفتحه على محيطه:

على غرار باقي القطاعات الحكومية فقد استفاد التعليم العالي، من جهد كبير منذ سنة 2000 إلى غاية اليوم؛ لاسيما من خلال النقاط التالية: (مخطط عمل الحكومة الياسات العامة، 2017)

- تضاعف الفئة الطلابية ثلاث مرات حيث انتقلت من 500.000 سنة 2000 إلى أكثر من 1.6 مليون طالب مع الدخول الجامعي سنة 2017؛
- تضاعف عدد مؤسسات التعليم العالي إذ يبلغ اليوم 106 مؤسسة؛
- انتقال تعداد الأساتذة الجامعيين من قرابة 18.000 أستاذ سنة 2000 إلى حوالي 70.000 أستاذ سنة 2017؛
- ارتفاع عدد المقاعد البيداغوجية مما يقارب 400.000 مقعد سنة 2000 إلى نحو 1.5 مليون سنة 2017؛
- ارتفاع قدرات الإيواء الجامعية من أقل من 200.000 سرير سنة 2000 إلى أكثر من 700.000 سرير سنة 2017؛

و على أساس هذه المكتسبات الهامة تواصل الحكومة تحسين أداء منظومة التعليم العالي لضمان مساهمتها الفعالة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد، كما يتعين على هذه المنظومة أن تنفتح أكثر فأكثر على نطاقها الوطني و الدولي. ومضاعفة الجهود المبذولة في هذا المجال لتعزيزها وإصلاحها والتكفل بتطور تعداد الطلبة من خلال تحسين استغلال الشبكة الجامعية.

1.6.**فيما يخص التكوين العالي**: تعمل الحكومة على:

– تحسين نسبة النجاح و تقليص مدة الدراسة؛

– رفع نسبة التأطير في صف الماجستير؛

– إنشاء معاهد للعلوم و التقنيات التطبيقية؛

– موائمة التكوين في الطب و المسابقات الإستشفائية الجامعية و استحداث مسابقة وطنية للإقامة.

2.6. أما **فيما يخص نظام التوجيه و المتابعة البيداغوجية:** فإن الأمر سيتعلق خصوصا، بالعمل على :

– تحسين نسبة تلبية الطلبات فيما يخص تسجيل حاملي شهادات البكالوريا خلال التوجيهات .

– مراجعة نظام الولوج إلى الطور الثاني في المدارس العليا.

– تحسين نظام معالجة معادلات الشهادات الأجنبية.

– تحسين نظام متابعة و مراقبة المؤسسات الخاصة للتكوين العالي.

3.6.فيما يخص انفتاح الجامعة على محيطها الدولي: تسهر الحكومة خصوصا على:

– مواصلة برنامج إقامة أساتذة جامعيين في الخارج لتحسين معارفهم و استكمالها بما يتوافق مع التطورات العلمية في العالم.

– رفع قدرات نفاذ كل الجامعات إلى شبكات الإعلام والتوثيق لباقي الجامعات عبر العالم بفضل تمويل الاشتراكات الضرورية.

– تطوير برامج التوأمة و التبادل بين الجامعات الوطنية و جامعات البلدان الأخرى، في إطار برامج التعاون الدولي.

4.6.فيما يخص ظروف معيشة الطلبة : فإن الحكومة تعمل خصوصا على:

– تحسين ظروف معيشة الطلبة في مجال الإيواء و الإطعام و النقل.

–ترشيد التسيير الحالي للخدمات الجامعية.

7. خاتمة:

إن تنمية المورد البشري هي مفتاح مسايرة العصر و التي تؤدي إلى تكوين رأسمال بشري قادر على تحقيق الفرق في المجتمع، خاصة بعد تحول النظرة إلى التعليم من مجرد قطاع كباقي القطاعات الخدمية تخصص

له أموال تقاس فاعليتها من الناتج المحلي الإجمالي إلى اعتبار التعليم نشاط استثماريا له مردوده الفعال على المستقبل و التنمية في البلاد. فالإنفاق على هذا القطاع يعتبر استثمارًا في رأسمال ذو فاعلية وكفاءة مهنية، ويعتبر الإنفاق العام أهم مصدر لقطاع التعليم العالي وذلك لتغطيته مختلف التكاليف بهدف النهوض بالقطاع وزيادة إنتاجيته.

وتحليل مؤشرات التطور الكمي و النوعي في الجزائر لها دلالة كبيرة في استخلاص الجهد الذي تبذله الجزائر من أجل ترقية قطاع التعليم العالي على مر العقد الأخير حيث ظهر جليا في سياسة الحكومة التركيز الكبير على هذا القطاع بوجه الخصوص من خلال المبالغ الضخمة التي صرفت عليه، و هذا لمواجهة الضغوطات التي يواجهها و المتمثلة في التزايد الهائل لأعداد الطلبة الأساتذة المجندين مع تزايد المقاعد البيداغوجية وأجور العمال والهيئة التدريسية التي تشكل جزءً من ميزانية القطاع إضافة إلى ارتفاع مخابر البحث و أنشطة البحث العلمي، و ازدياد عدد الطلبة المقيمين و الخدمات المرافقة (من نقل و إطعام)، حيث تعتمد الجامعة على المصادر العمومية لتمويل نفقاتها المتزايدة و هذا باعتبارها من المرافق العمومية التي تصنف قانونيا ضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي 99-05 على أنها مؤسسة عمومية ذات طابع علمي و ثقافي فهي تدار من قبل الدولة ولا وجود للقطاع الخاص فيها، ذلك باعتبار أن التعليم العالي في الجزائر مجاني، وطني، ديمقراطي، علمي وعصري مرتبط بالمخططات التنموية للدولة الجزائرية و منفتحا على العالم. لذا يتوجب فتح المجال أمام القطاع الخاص للنهوض جنبا إلى جنب و القطاع العام من أجل توفير تمويل للتعليم العالي و هذا بسبب تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات فهو اقتصاد ريعي بامتياز ويتأثر بأسعار المحروقات، وكذا في ظل انحسار الموارد المالية و هو ما يتطلب ضرورة العمل على إحداث إصلاحات في طرائق التمويل لقطاع التعليم العالي وذلك بترشيد الإنفاق و تطوير التشريعات المتعلقة بمساهمة المجتمع في تحمل جزء من تكاليف هذا القطاع.

8.قائمة المراجع

الدقي نور الدين .(2005) .ديسمبر. (22.26).تمويل التعليم العالي في الوطن العربي .المؤتمر الخامس عشر للوزراء المسؤوبين عن التعليم العالي و البحث العلمي في الوطن العربي .الاسكندرية ,أكاديمية العربية للعلوم و التكنولوجيا و النقل البحري.

الزاهي الرشدان عبد الله .(2008) .في اقتصاديات التعليم .لطبعة الثالثة .عمان :دار وائل للنشر.

العدلي عادل مجيد .(2013) .مساهمة التعليم في عملية الإنماء الاقتصادي في البلدان العربية .مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية(العدد الخامس و الثلاثون).

الهيتي أحمد حسين و أخرون .(2009) .العلاقة بين الإنفاق على الصحة و التعليم، دراسة تحليلية في كل من الاقتصاد الأردني و السعودي لمدة .2006-1981المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة السابعة (العدد العشرون) .

الجريدة الرسمية .(1999) .العدد.24

بطرس مالية و علي القريشي هناء .(2014) .مصادر التمويل و الإنفاق الحكومي في قطاع التعليم في العراق، التحديات و الحلول المقترحة .2012-2010 .المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية (العدد الحادي و الأربعون) .

بيان اجتماع مجلس الوزراء،برنامج التنمية الخماسي 2010-2014. (s.d.). algerian embassy-saudi.com.

دهان محمد .(2010/2009) .الاستثمار التعليمي في الرأس المال البشري، مقاربة نظرية و دراسة تقييمية لحالة الجزائر . أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم في العلوم الاقتصادية جامعة منتوري قسنطينة .

صبيح لينا زياد و حولي عليان عبد الله .(2005) .صيغ تمويل التعليم المستقاة من الفكر التربوي الإسلامي و أوجه الإفادة منها في تمويل التعليم الجامعي.رسالة ماجيستير مقدمة لقسم أصول التربية استكمالا لمتطلبات درجة الماجيستير. كلية التربية بجامعة الاسلامية .غزة.

صلعة سمية .(2015/2016) .إقتصاديات التعليم العالي، دراسة قياسية .أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، جامعة أبي بكر بلقايد. تلمسان.

مخطط عمل الحكومة السياسات العامة .(2017) .

موسى نور الدين .(2011/2012) .إشكالية تمويل التعليم العالي بالجزائر في إطار برنامج الاصلاح خلال الفترة 2009-2000، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

يحياوي السعيد و مسعودي لويزة .(2014) .الأنترنت في التعليم الجامعي .مجلة العلوم الانسانية، عدد 41، مجلد ب.

Jandhalya, T. (2015). Global trend in funding higher education. International journal of higher education , 11 (1).
http://data.oecd.org/edu
http://www.elc_pa.org.
http://www.mesrs.dz.
http://www.mesrs.dz.
www.right-to-education.org